



دولة ليبيا

حكومة الإنقاذ الوطني

وزارة العدل

قرار وزير العدل

رقم (188) لسنة 2015م

بشأن تشكيل لجنة وتحديد مهامها

وزير العدل

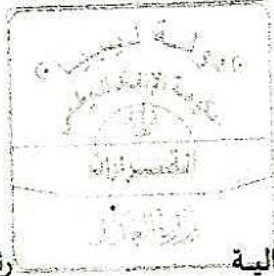
- بعد الإطـلاع على الإعـلان الدستـوري وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (6) لسنة 2006م بشأن نظام القضاء وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (44) لسنة 2014م في شأن حالة النفير والتعبئة العامة وتكليف رئيس حكومة إنقاذ وطني.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (46) لسنة 2014م في شأن منح الثقة لحكومة الإنقاذ الوطني.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (50) لسنة 2012م بإعتماد الهيكل التنظيمي وإختصاصات وزارة العدل وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء لحكومة الإنقاذ الوطني رقم (1) لسنة 2014م بشأن تكليف وزراء بمباشرة أعمالهم.
- وعلى قرار وزير العدل رقم (210) لسنة 2014م بشأن ضوابط تخصيص السيارات.
- وعلى كتاب السيد/القائم بأعمال النائب العام رقم (1441) المؤرخ في 2015.3.23م.
- وعلى ما عرضته السيد/مدير مكتب الوزير.
- وبناءً على ماتقتضيه المصلحة العامة ومصلحة العمل.

قرر

مادة (1)

تشكيل لجنة من السادة الآتية أسماؤهم ، وهم :-

- | | | |
|--------|-------------------------------------|------------------------------|
| رئيساً | وكيل الشؤون الإدارية والمالية | السيد/إبراهيم رمضان خصيب |
| عضواً | مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية | السيد/عبدالعاطي سالم مراد |
| عضواً | مدير مكتب الوزير | السيد/حسن علي حيدر |
| عضواً | مدير المكتب القانوني | السيدة/نزهة عاشور بن حامد |
| عضواً | رئيس قسم النقل والحركة بالوزارة | السيد/عبدالسلام ضو عبدالدايم |





الجمهورية العربية السورية
حكومة الانتقاد الوطني

وزارة العدل

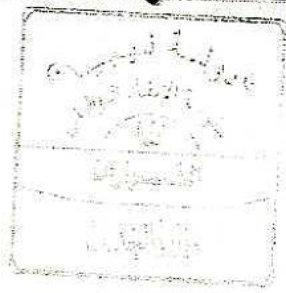
مادة (2)

تتولى اللجنة المشكلة بموجب المادة السابقة وضع ضوابط ومعايير حول آلية توزيع العدد المتوفر من المركبات الآلية بالوزارة على مستحقيها ، كما تتولى هذه اللجنة الإشراف على عملية التوزيع وفق هذه الضوابط بعد إتمامها من قبل السيد/الوزير .

مادة (3)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ويلغى كل حكم يخالف أحكامه ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.


مصطفى أحمد القليب
وزير العدل



الموافق: 31/ مارس / 2015 ميلادي.

